"قراءة معلوماتية في قرارات مناطق النفوذ منذ مطلع العام 2026 وسياقها"

مناطق النفوذ 2026: إعادة هندسة التكتلات الاستعمارية في الضفة الغربية

تشير قراءة قرارات مناطق النفوذ إلى أن سلطات الاحتلال توظف هذه المناطق بوصفها أداة مركزية من أدوات السيطرة المكانية، تتوسط المسافة بين الاستيلاء على الأرض والتخطيط والبناء الفعلي. فتحديد منطقة النفوذ لا يقتصر على رسم حدود إدارية للمستعمرة، بل يمنحها مجالاً احتياطياً للتوسع، ويتيح إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية، وتطوير الطرق والبنية التحتية، وتخصيص الأراضي للمباني العامة والمناطق التجارية والصناعية، وصولاً إلى طرح العطاءات وإقامة الوحدات الاستعمارية. وبذلك تتحول الأرض الواقعة داخل هذه الحدود، حتى إن بقيت غير مبنية مؤقتاً، إلى مجال خاضع لمنطق التخطيط الاستعماري ومقيد أمام التطور الفلسطيني.

ولا تقل خطوة تحديد مناطق النفوذ أو توسيعها خطورة عن إعلانات "أراضي الدولة" أو المصادرة أو إقرار المخططات والعطاءات، لأنها ترسم الإطار المكاني الذي تتحرك داخله هذه الإجراءات مجتمعة، وتقدم ملمحاً مبكراً للصورة المستقبلية للمشروع الاستعماري. ومن خلال قراءة اتجاهات مناطق النفوذ واتصالها بالطرق والمستعمرات القائمة والمواقع الاستعمارية الجديدة، يمكن استشراف التكتلات التي تعمل سلطات الاحتلال على تشكيلها، والفراغات التي تسعى إلى ملئها، والمحاور التي تريد وصلها، والتجمعات الفلسطينية المهددة بالحصار والعزل. وعليه، فإن خريطة مناطق النفوذ ليست وصفاً للواقع القائم فحسب، بل خريطة استباقية لما تخطط سلطات الاحتلال لفرضه على الأرض مستقبلاً.

تشير معطيات الرصد والتوثيق لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إلى اعتماد 67 منطقة نفوذ جديدة ومعدلة خلال عام 2026، بلغت المساحة الكاملة لمضلعاتها 138,076.389 دونماً، وتوزعت على 4 دفعات: منطقة واحدة في 4 كانون الثاني، و16 منطقة في 5 آذار، و27 منطقة في 31 أيار، و23 منطقة في 25 آب. ويكشف تركز 50 منطقة، بمساحة 101,556.853 دونماً، في دفعتي أيار وآب وحدهما، أن العملية اتخذت شكل موجات واسعة ومتزامنة، تتجاوز التعديلات البلدية المنفردة باتجاه إعادة تنظيم الخريطة الاستعمارية على مستوى الضفة الغربية.

توزعت مناطق النفوذ الاستعمارية الـ 67 المُقرة خلال عام 2026 على 11 محافظة فلسطينية، بتركيز ملحوظ في الأطراف الشمالية والجنوبية للضفة الغربية؛ حيث تصدرت محافظة جنين القائمة بواقع 14 منطقة، تلتها الخليل بـ 11 منطقة، ثم بيت لحم بـ 8 مناطق وسلفيت بـ 7 مناطق. وتقاربت وتيرة الاستهداف في وسط الضفة وشمالها بتسجيل 6 مناطق في كل من رام الله والبيرة ونابلس، لتتوزع الحصيلة المتبقية تدريجياً على أريحا (5 مناطق)، القدس وطوباس (4 مناطق لكل منهما)، في حين سُجلت منطقة نفوذ واحدة في كل من طولكرم وقلقيلية.

الرقم	المحافظة	مناطق النفوذ المقرة
1	جنين	14
2	الخليل	11
3	بيت لحم	8
4	سلفيت	7
5	رام الله والبيرة	6
6	نابلس	6
7	أريحا	5
8	القدس	4
9	طوباس	4
10	طولكرم	1
11	قلقيلية	1
	المجموع	**67**

وإجرائياً، تمثل "منطقة النفوذ" المضلع الجغرافي الذي تُمارس داخله المجالس الاستعمارية صلاحياتها البلدية والإدارية، بما يشمل تقديم الخدمات وإدارة الموارد والطرق وفرض الأنظمة المحلية، كما تشكل الإطار المكاني الذي يمكن دفع التخطيط والتطوير داخله.

وتستند هذه الحدود في المنظومة العسكرية الإسرائيلية إلى الأمر رقم 783 لسنة 1979 الخاص بالمجالس الإقليمية، والأمر رقم 892 لسنة 1981 الخاص بالمجالس المحلية، وتحدد عبر خرائط وأوامر يوقعها قائد المنطقة. ولا يعني اعتماد منطقة النفوذ، بذاته، نقل ملكية الأرض أو المصادقة النهائية على مخطط بناء، لكنه ينشئ الإطار الإداري اللازم لتوسيع المستعمرة وضم البؤر وإدارة الأرض لمصلحتها؛ كما أن المساحة المحتسبة تمثل كامل المضلع المنشور، لا صافي المساحة المضافة إلى حدوده السابقة. أما قانونياً، فلا تمنح هذه الإجراءات دولة الاحتلال سيادة أو حقاً مشروعاً في الأرض المحتلة، ولا تغير عدم قانونية الاستيطان وفق المادة 6/49 من اتفاقية جنيف الرابعة .

وجاءت دفعات مناطق النفوذ المنشورة خلال عام 2026 كما يلي:

تاريخ الدفعة	عدد مناطق النفوذ	المساحة المستخرجة (دونم)
4كانون الثاني 2026	1	**1,438.952**
5آذار 2026	16	**35,080.584**
31أيار 2026	27	**48,831.338**
25آب 2026	23	**52,725.516**
المجموع	**67**	**138,076.389**

ويبرز في مقدمة التوزيع المكاني اعتماد 14 منطقة نفوذ في محافظة جنين، أي نحو 21% من العدد الإجمالي، بمساحة تقارب 31,913.472 دونماً. وترتبط هذه الكثافة مباشرة بمسار إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة بعد تعديل قانون "فك الارتباط" عام 2023 وإزالة القيود التي فرضت منذ إخلاء مستعمرات غانيم وكاديم وسانور عام 2005؛ إذ شملت الاعتمادات مناطق نفوذ باسم غانيم وكاديم وسانور شرق، إلى جانب حنانيت وشاكيد وريحان وسحلاف وألوني شومرون وتعناخ ومعيانوت وروم غلبوع ومعوز وعيمك دوتان ونوعاه. ولا تعكس هذه المناطق عودة ثلاث مستعمرات منفردة فحسب، بل ترسم حزاماً واسعاً يمتد من غرب جنين وشمالها إلى السفوح الشرقية، ويعيد إدخال المحافظة بأكملها في نطاق التخطيط الاستعماري المنظم) .

وتكشف بقية المناطق عن منطق بناء التكتلات وربط حلقاتها: ففي محيط "كرني شومرون" تجمع مناطق كرني شومرون ولحي ونيزر شومرون نحو 11,572.404 دونماً، بما يعزز كتلة ممتدة شرق قلقيلية. وفي الوسط، تشكل مناطق شيلو وعميحاي وملآخي هشالوم، إلى جانب رحاليم وأسيف وكفار تفوح، قوساً مساحته نحو 6,486.795 دونماً، يدعم محور شيلو–عيلي باتجاه محيط أرئيل؛ في إطار تدعيم الترابط المكاني حولهما، لا اعتماد مباشر لمنطقتي نفوذهما. وجنوباً، أُسند تكتل "غوش عتصيون" بـ13 منطقة تابعة لمجلسه الإقليمي مساحتها نحو 19,420 دونماً، إضافة إلى منطقة إفرات المستقلة البالغة 5,517 دونماً، بينما تدعم مناطق كفار أدوميم وألون وكيدار ومتسبيه يريحو المحور الاستعماري شرقي القدس، وتتولى مناطق روتم ومسكيوت وبروش هبكعاه تثبيت الامتداد في الأغوار؛ بما يحول مناطق النفوذ من حدود إدارية متفرقة إلى بنية مترابطة لتفتيت الجغرافيا الفلسطينية وإحكام السيطرة على محاورها الرئيسية.

لا يمكن فصل مناطق النفوذ المعتمدة عام 2026 عن سلسلة قرارات الكابينت المتعاقبة منذ تشكيل الحكومة الحالية، التي انتهت، وفق الحصيلة الإسرائيلية المعلنة، إلى إقرار إقامة وتسوية أوضاع 104 مستعمرات ومواقع استعمارية. وتتوزع هذه الحصيلة بين مستعمرات تقرر إنشاؤها من الصفر، وبؤر قائمة تقرر إضفاء الشرعية عليها، و"أحياء" فُصلت عن المستعمرات الأم ومنحت صفة مستقلة، إضافة إلى إعادة مستعمرات أُخليت عام 2005. ومن هذه الزاوية، تمثل مناطق النفوذ الـ67 المعتمدة خلال 2026 جزءاً من الانتقال التنفيذي لهذه القرارات؛ فهي لا تعبر عن دفعة منفصلة، بل تكشف المواقع التي قطعت خطوة إضافية من الإقرار السياسي المجرد إلى التحديد الجغرافي والإدارة البلدية.

جنين:

ويتضح تعدد مسارات التحويل في الأسماء التي ظهرت في طبقة مناطق النفوذ؛ فمواقع مثل "ألوني شومرون" و"روم غلبوع" و"عيمك دوتان" و"معيانوت" و"نوعاه" و"تعناخ" و"نوفي يام" و"تسوري" و"أليشع" تمثل مستعمرات تقرر إنشاؤها في مواقع جديدة، بينما تمثل "دياه" و"مسوؤوت هار" و"جفعات عدولام" بؤراً يراد تحويلها إلى مستعمرات رسمية. وفي نموذج ثالث، انتقلت مواقع مثل "بني كيدم" من وضع البؤرة أو "الحي" التابع إلى كيان مستقل، فيما تعيد مناطق نفوذ "غانيم" و"كاديم" و"سانور شرق" تأسيس مستعمرات أزيلت في إطار فك الارتباط. وبذلك تُستخدم الأداة نفسها لمعالجة ثلاثة أوضاع مختلفة: بناء مستعمرة من الصفر، وشرعنة واقع استعماري قائم، وفصل موقع تابع وتحويله إلى مستعمرة مستقلة (انظر خارطة مناطق نفوذ مستعمرات جنين).

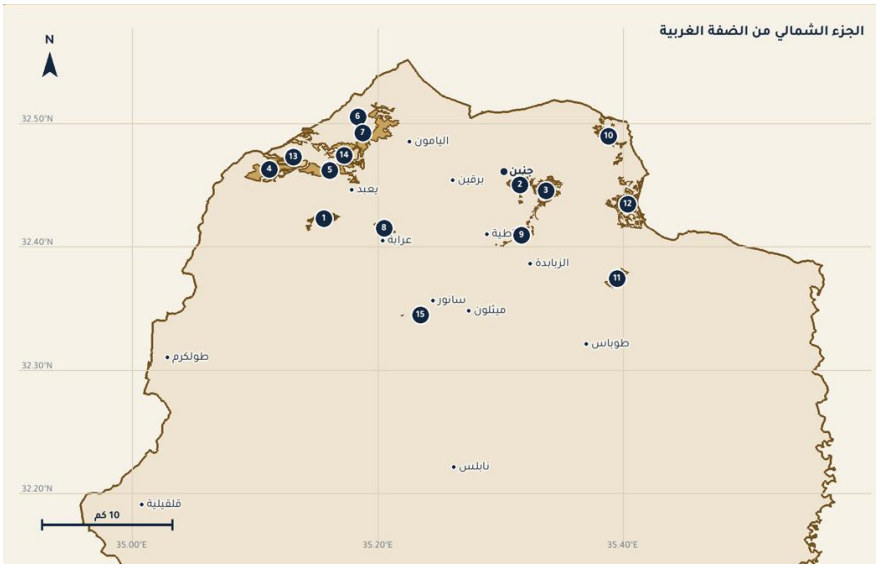

وتكتمل عملية التحويل عبر سلسلة مترابطة تبدأ بقرار الكابينت الذي يمنح الموقع الاعتراف السياسي، ثم تخصيص الأرض وإلحاقه بمجلس استعماري وتحديد منطقة نفوذه، قبل دفع المخطط الهيكلي والتفصيلي وتوفير الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي والحماية العسكرية، وصولاً إلى البناء والإسكان ومنح رمز مستعمرة مستقل. ولا تعني منطقة النفوذ وحدها اكتمال هذه المراحل أو صدور تراخيص البناء، لكنها تمنح الموقع الوعاء المكاني والمؤسسي الذي يسمح باستكمالها وتمويلها. ولهذا تؤدي مناطق النفوذ وظيفة تتجاوز ترسيم الحدود؛ إذ تحول القرار السياسي من إعلان قابل للتأجيل إلى مشروع محدد الأرض والجهة الإدارية والاحتياجات التخطيطية، وتختصر المسافة بين البؤرة أو الموقع غير المأهول وبين قيام مستعمرة كاملة يصعب تفكيكها لاحقاً.

من شيلو إلى أرئيل

تاريخياً عملت سلطات الاحتلال على تشكيل تكتل استعماري ممتد من "أرئيل" غرباً، مروراً بـ"كفار تفواح" و"رحاليم" و"آسيف" و"عيلي"، وصولاً إلى "شيلو" والمستعمرات والبؤر الواقعة شرقها (انظر الخارطة). ويكشف التراكم الزمني عن 13 منطقة نفوذ اعتمدت بين عامي 2015 و2026، بمساحة إجمالية تبلغ نحو 26,632 دونماً، بما يحوّل المواقع المتفرقة إلى حزام استعماري مترابط وظيفياً.

ويستهدف هذا الامتداد تقطيع التواصل الجغرافي بين محافظتي سلفيت ونابلس، والسيطرة على المحاور والمرتفعات والأراضي المحيطة بالقرى الفلسطينية. وتبرز قصرة في قلب هذا السياق، في مواجهة مناطق نفوذ "أحيا" و"عادي عاد" و"شفوت راحيل"، بما يفسر تصاعد الضغط الاستعماري عليها ومحاولات تقييد وصول أهلها إلى أراضيهم ودفع التوسع باتجاه المجال الفلسطيني المأهول.

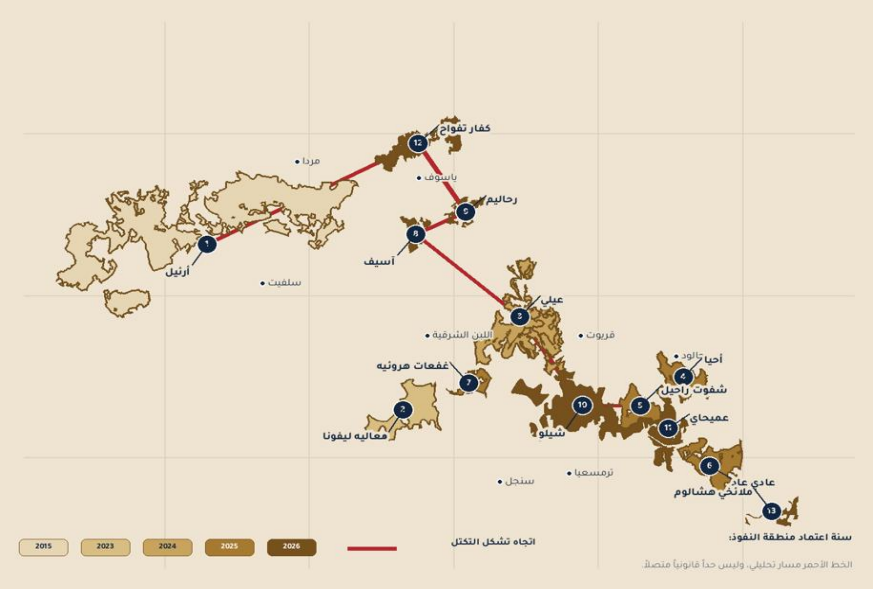

وتكشف هذه العملية عن انتقال المشروع الاستعماري من الاستيلاء على الأرض إلى بناء منظومة حكم موازية فوقها؛ فمناطق النفوذ لا ترسم حدود المستعمرات فحسب، بل توسع الحيز الذي تمارس داخله المجالس الاستعمارية وظائفها الإدارية والمالية والخدماتية وفق منظومة بلدية شبه إسرائيلية. وينتج عن ذلك شكل من "الضم الإداري الزاحف"، تُدار فيه مساحات داخل الأرض المحتلة بوصفها امتداداً للمجال البلدي الإسرائيلي، بينما تبقى التجمعات الفلسطينية المحيطة خاضعة للقيود العسكرية ومنظومة تخطيط تحول دون توسعها الطبيعي. وهكذا لا يعود الخط المرسوم على الخريطة حداً تنظيمياً محايداً، بل أداة لإعادة توزيع سلطة التخطيط والموارد وحق تقرير استخدام الأرض.

الامتداد الاستعماري من "كدوميم" إلى الخط الأخضر: "كرني شومرون" حلقة مركزية و"ألفيه منشه" بوابة غربية

عملت سلطات الاحتلال على تشكيل محور استعماري عرضي يمتد من "كدوميم" في الشرق إلى الخط الأخضر غرباً، مروراً بتكتل "كرني شومرون" و"ألفيه منشه"، ومستفيداً من الطريق رقم 55 بوصفه العمود الفقري الذي يربط أجزاء هذا المحور. ولا تتكون هذه المنظومة من منطقة نفوذ قانونية واحدة متصلة، وإنما من مستعمرات ومضلعات نفوذ متفرقة جرى ربطها وظيفياً بشبكة من الطرق والبنية التحتية ومشروعات البناء ومناطق الخدمات، بما ينتج تواصلاً استعمارياً فعلياً داخل مجال فلسطيني مأهول ومتصل تاريخياً.

تشكل "كدوميم" نقطة الارتكاز الشرقية للمحور، وسط أراضي كفر قدوم وجيت وحجة وباقة الحطب والفندق وفرعتا وإماتين، بينما تمثل "كرني شومرون" الحلقة المركزية التي تتقاطع عندها مسارات التوسع القادمة من الشرق والمتجهة غرباً وجنوباً. أما "ألفيه منشه"، الواقعة بمحاذاة قلقيلية وقرب الخط الأخضر، فتؤدي وظيفة البوابة الغربية للمحور، وتبلغ مساحة منطقة نفوذها الرسمية المنشورة نحو 4,709دونمات، مقابل نحو 10,627دونماً لـ"كرني شومرون" ونحو 3,021دونماً لـ"كدوميم". وتمثل هذه الأرقام المساحات الكاملة لمضلعات النفوذ المنشورة، ولا تعبر عن صافي توسع جديد أُقر دفعة واحدة.

يؤدي هذا المحور إلى الضغط على مجموعة واسعة من التجمعات الفلسطينية الواقعة بين المستعمرات ومناطق نفوذها، ولا سيما كفر قدوم وجيت والفندق وفرعتا وجينصافوط وكفر لاقف وعزون وجيوس وقلقيلية. كما يعيد تشكيل العلاقة المكانية بين محافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت؛ إذ يمنح المستعمرات تواصلاً سريعاً مع الخط الأخضر، في مقابل تقطيع الطرق والمساحات التي تربط البلدات الفلسطينية ببعضها، وحصر تطورها العمراني داخل نطاقات تضيق تدريجياً بين مناطق النفوذ والطرق الاستعمارية.

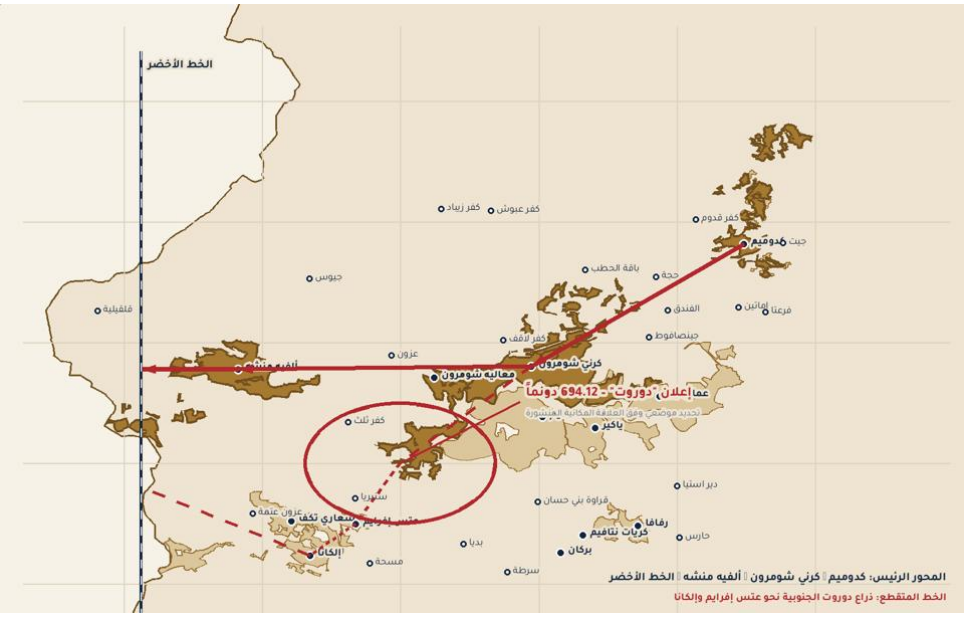

وإلى جانب المحور الرئيس، تعمل سلطات الاحتلال على إنشاء ذراع جنوبية تنطلق من "كرني شومرون" باتجاه مشروع "دوروت"، ثم "عتس إفرايم" و"إلكانا" وصولاً إلى الخط الأخضر. وفي 5 كانون الثاني 2026 أصدر المسؤول عن أملاك الحكومة في الإدارة المدنية إعلان "أراضي دولة–دوروت، هـ/26/01"، وشمل نحو 694.12دونماً .

ويقع مشروع "دوروت"، وفق العلاقة المكانية التي تظهرها الوثائق والمعلومات المنشورة، بين "كرني شومرون" و"معاليه شومرون" من جهة، و"عتس إفرايم" و"إلكانا" من جهة أخرى، بالقرب من أراضي بديا وسنيريا ومسحة وسرطة. وأشارت تقارير إسرائيلية إلى إمكان ضم نحو 200 دونم إضافية يملكها مطورون إسرائيليون إلى مجال المشروع. وتكشف هذه المعطيات أن "دوروت" يمثل حلقة تستهدف سد الفراغ بين أجزاء الذراع الجنوبية وربط الطريق رقم 5 بالطريق 505 وتكتل "كرني شومرون."

ويتكامل مشروع "دوروت" مع مخطط "ألوني شيلو"، الذي دُفع به مطلع كانون الثاني 2026 لإقامة 4,260وحدة استعمارية على مساحة تقارب 1,224دونماً شرقي "كرني شومرون"، بينها نحو أربعة آلاف وحدة ببناء مرتفع وكثيف، إلى جانب مناطق تجارية وتشغيلية ومؤسسات عامة. ورغم أن المشروعين منفصلان تخطيطياً، فإن "دوروت" يوسع التكتل باتجاه الغرب والجنوب الغربي، بينما يعزز "ألوني شيلو" الامتداد شرقاً، ما يكرس "كرني شومرون" مركزاً حضرياً وخدماتياً للمستعمرات المحيطة.

وتعزز هذا التوجه بتوقيع "اتفاقية سقف" في 14 حزيران 2026 بين مجلس "كرني شومرون" والحكومة الإسرائيلية وسلطة أراضي إسرائيل. وتشير البيانات التفصيلية إلى 5,774وحدة استعمارية، بينما استخدمت البيانات العامة الرقم المدوّر البالغ نحو 6,000وحدة، باستثمار يقارب مليارَي شيقل في الطرق وشبكات الصرف والمؤسسات التعليمية والعامة والمناطق التجارية والتشغيلية. ويستهدف البرنامج رفع عدد سكان المستعمرة من قرابة 11 ألفاً إلى نحو 40 ألفاً، وتحويلها من مستعمرة كبيرة إلى مركز حضري استعماري إقليمي.

ولا تعني اتفاقية السقف أن جميع الوحدات أصبحت مرخصة للبناء فوراً؛ لكنها تنشئ إطاراً مالياً وتنفيذياً يربط التخطيط بالتمويل والبنية التحتية وإصدار التراخيص والعطاءات. وعند قراءة الاتفاقية إلى جانب إعلان "دوروت"، ومخطط "ألوني شيلو"، ومناطق نفوذ "كدوميم" و"كرني شومرون" و"ألفيه منشه"، يظهر تسلسل متكامل يبدأ بإعادة تصنيف الأرض وتوسيع المجال التخطيطي، ثم إعداد المخططات وتخصيص الموازنات وشق الطرق، وصولاً إلى العطاءات والبناء الفعلي.

وعليه، لا ينبغي قراءة المنطقة كتكتل "كرني شومرون" وحده، بل كمنظومة استعمارية أوسع تتكون من محور رئيس يمتد من "كدوميم" عبر "كرني شومرون" و"ألفيه منشه" إلى الخط الأخضر، وذراع جنوبية تمر عبر "دوروت" و"عتس إفرايم" و"إلكانا". وتعمل المنظومة بمساريها على إنتاج تواصل استعماري شرق–غرب، مقابل تفتيت المجال الفلسطيني وعزل قلقيلية عن محيطها الشرقي،

وتعميق الفصل بين شمال سلفيت وجنوب قلقيلية، وزيادة الضغط على كفر قدوم والقرى المحيطة بالطريق 55، بما يرسخ وقائع الضم المكاني والسيطرة طويلة الأمد.

وتبرز أهمية مناطق النفوذ أيضاً بوصفها الحلقة التي تصل بين البؤرة الاستعمارية والمستعمرة المعترف بها إسرائيلياً؛ إذ تبدأ العملية غالباً بإقامة بؤرة وفتح طريق ومدها بالمياه والكهرباء، ثم الاعتراف بها أو إلحاقها بمجلس استعماري، قبل تحديد منطقة نفوذ توفر لها الوعاء المكاني اللازم لدفع المخططات وإصدار التراخيص وتخصيص الموارد مستقبلاً. وتُظهر هندسة عدد من المناطق المعتمدة أنها لا تتكون من كتلة متصلة، بل من أجزاء وجيوب متباعدة تلتقط رؤوس الجبال والطرق والبؤر والأراضي المفتوحة، بما يحول المستعمرات من نقاط منفصلة إلى "أرخبيل إداري" مترابط وظيفياً، حتى عندما لا يكون التواصل العمراني بينها قد اكتمل بعد.

ومن هنا، تُقاس خطورة الاعتمادات بمساحتها الإجمالية بمواقعها وبالعلاقات التي تنشئها بين المستعمرات والطرق والمحاور الاستراتيجية. فالمساحات الواقعة بين مكونات التكتل قد تتحول تدريجياً إلى احتياط جغرافي للتوسع، وتُحاصر القرى الفلسطينية داخل حدود ضيقة، وتُعطل امتداداتها الزراعية والعمرانية، حتى قبل إقامة بناء استعماري جديد. ولذلك ينبغي أن يميز الرصد بين المساحة الكاملة لمنطقة النفوذ، وصافي المساحة المضافة إلى حدودها السابقة، والمساحة المبنية فعلياً؛ غير أن هذا التمييز الإحصائي لا يقلل من الدلالة السياسية للإجراء، لأن جوهره يتمثل في حجز المستقبل المكاني للأرض وتوجيه مسارات التخطيط والبنية التحتية بما يخدم التكتلات الاستعمارية ويمنع تشكل مجال فلسطيني متصل وقابل للحياة.